ومقاطعة العرب لها، وان تحافظ على قوة عسكرية تمكّنها من فرض الامر الواقع.

٢ ـ الانفاق العسكري وعسكرة المجتمع

نتيجة اللاشرعية الاقليمية، كان لا بدّ ان تحافظ اسرائيل على قوة عسكرية، وان تتحالف مع قوة عالمية لاستمرار فرض وجودها. وقد أدى هذا الى زيادة الانفاق العسكري، ممّا انعكس اثره على الاقتصاد الاسرائيلي. ولضرورة المحافظة على الدولة وجعلها قوة عسكرية أقوى من القوى المحيطة بها، فلقد تطلب ذلك جيشاً كبيراً في العدد والعدة. وبسبب محدودية السكان (مقارنة بالعرب) تمّ وضع نظام للتعبئة، يتحوّل العاملون فيه، في مدى زمني قصير، من الحياة المدنية الى الحياة العسكرية؛ وبالتالي، أصبح المجتمع، في غالبيته، مجتمعاً عسكرياً تتفاعل فيه كل القطاعات مع القطاع العسكري.

ويتمثل التفاعل المستمر بين الاقتصاد والجيش في كيفية استقدام المهاجرين، وتحديد نوعياتهم، والمستوى العمري لهم، وكذلك في اختيار اماكن المستوطنات الزراعية التي تخدم احتياجات الامن، وكذلك اختيار مراكز الصناعات والمشروعات المختلفة. ومن ناحية اخرى، فان الجيش يساهم في النشاط الاقتصادي من خلال اقامة مشروعات البنية الاساسية وبناء الصناعات الحربية التي تغذّي وتتكامل مع باقي الصناعات. ويلاحظ ان أكثر من عشرة بالمئة من القوة العاملة في اسرائيل تعمل، بصفة دائمة، في القوات المسلحة والصناعات الحربية؛ وهي نسبة لا تتفوق عليها في العالم كله سوى الولايات المتحدة الاميركية، حيث تبلغ هذه النسبة ١٤ بالمئة؛ كما انه عند حدوث الحرب يوجه ثلث القوة العاملة الى الاغراض العسكرية[١].

وتخصص اسرائيل نسبة عالية من دخلها للانفاق العسكري. فقبل حرب العام ١٩٦٧ كانت الميزانية العسكرية تمثل عشرة بالمئة من الناتج القومي الاجمالي، ارتفعت الى ١٨ بالمئة في العام ١٩٦٧، ثم أخذت في التصاعد حتى وصلت الى ٣٢ بالمئة في الاعوام ١٩٧٣ ـ ١٩٧٥، ثم تناقصت، فيما بعد، حتى وصلت الى حوالى ٢٢ بالمئة في منتصف الثمانينات.

ويمكن ايضاح التكلفة لعبء الانفاق العسكري عند مقارنته باجمالي تكوين رأس المال. ففي السنوات ١٩٦٥ ـ ١٩٧٤ كان اجمالي تكوين رأس المال في اسرائيل يمثل ٣٣ بالمئة من الناتج القومي الاجمالي. وخلال الفترة من ١٩٧٤ الى ١٩٨٤، كان اجمالي تكوين رأس المال في اسرائيل يمثل ٢٢ بالمئة من الناتج القومي الاجمالي. وهذا يعني ان الانفاق العسكري، منذ حرب العام ١٩٦٧، كاد يتساوى مع جملة ما استجد من تكوين رأس المال في اسرائيل[٢].

ويمكن القول ان العبء الاقتصادي للانفاق العسكري كان كبيراً، على الرغم من ضخامة المساعدات التي قدمتها الولايات المتحدة؛ كما ان هذا العبء سيتزايد مع الوقت، حتى ولو بقي الانفاق العسكري من مستوياته الحالية، وذلك بسبب بدء تراكم تكلفة الفائدة على القروض. فلقد انقضت فترات السماح الخاصة بالقروض العسكرية الاولى والرئيسة التي قدمتها الولايات المتحدة. ووفقاً لتقرير اعده مكتب الولايات المتحدة العام للحسابات، فان التكلفة السنوية لتسديد الدين العسكري الاسرائيلي كانت ٧٧٢ مليون دولار العام ١٩٨٢، والمتوقع ان ترتفع الى ١١٠٠ مليون دولار العام ١٩٩٢، نتيجة تراكم نهايات فترات السماح.

ولأن اسرائيل لا ترغب في تخفيض انفاقها العسكري، فانها تضغط على الولايات المتحدة من أجل مستويات أعلى من المعونة. ولقد ارتفعت مساهمة الولايات المتحدة في تمويل الميزانية